

السياسة الخارجية الصينية بين التجديد ومواجهة الهيمنة الأمريكية
Chinese foreign policy between renewal and
confronting American hegemony

خريف سميدة*، جامعة باجي مختار-عنابة
khoreif.smida@univ-annaba.dz

تاريخ القبول: 2025/05/25

تاريخ الاستلام: 2025/04/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز وتحليل السياسة الخارجية الصينية والظروف التي تحيط بتنفيذها. هذه السياسة التي وضعتها الصين في مطلع الألفية الثالثة تقوم على ثلاثة مبادئ: الصعود السلمي، ديمقراطية العلاقات الدولية، وبناء مجتمع دولي منسجم، وهذا بعدما كانت من قبل قائمة على اعتبارات المصلحة الوطنية وحدها. وقد تمكنت الصين من تطبيق سياستها الخارجية الجديدة في بعض المناطق مثل الإتحاد الأوروبي، إفريقيا وأمريكا اللاتينية. لكن في آسيا فإن الواقع الدولي القائم على صراع المصالح والسباق من أجل القوة هو الذي فرض قواعده، ما أجبر الصين على مواجهة الهيمنة والحصار الأمريكيين. لكن الصين رفضت الدخول في صراع وحرب باردة مع الولايات المتحدة واتجهت الى السبل الاقتصادية مثل مجموعة البريكس وكذلك إلى التقارب مع روسيا لتحقيق عالم متعدد الاقطاب. وقد استطعنا أن نستنتج من خلال هذه الدراسة أن الصين بسياساتها الخارجية الجديدة قد قدمت نموذجا جديدا في السياسة الخارجية يختلف عن النموذج التقليدي القائم على الصراع والهيمنة والأحلاف العسكرية، سياسة خارجية قائمة على التعاون والارتباط الاقتصادي اللذين يؤديان الى التطور وتدعيم السلم العالمي.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: سياسة خارجية؛ الصعود السلمي؛ توافق دولي؛ هيمنة؛ نظام دولي؛ السلام العالمي.

Abstract:

This study aims to highlight and analyze Chinese foreign policy and the circumstances surrounding its implementation. This policy, which China established at the beginning of the third millennium, is based on three principles: peaceful rise, democratization of international relations, and building a harmonious international community, after it was previously based on considerations of national interest alone. China has been able to implement its new foreign policy in some regions such as the European Union, Africa, and Latin America. However, in Asia, the international reality based on the conflict of interests and the race for power imposed its rules, which forced China to confront American hegemony and siege. However, China refused to enter into a conflict and a cold war with the United States and turned to economic means such as the BRICS group as well as rapprochement with Russia to achieve a multipolar world. We were able to conclude from this study that China, with its new foreign policy, has presented a new model in foreign policy that differs from the traditional model based on conflict, hegemony, and military alliances; a foreign policy based on cooperation and economic connection that leads to development and the strengthening of world peace.

Keywords: Foreign Policy; Peaceful Rise; International Harmony; Hegemony; World Peace.

مقدمة:

بعد التطور الكبير الذي عرفته الصين بفضل الإصلاحات الاقتصادية وارتقائها إلى المراتب الأولى في القوة الاقتصادية على المستوى العالمي، رأت الولايات المتحدة أن الصينيين أصبحوا منافسين لها على الساحة الدولية، ما جعلها تضع هدف الوقوف في وجه القوة الصينية أولوية في سياستها الخارجية. لكن الصين كانت ترفض الصراع مع الأمريكيين وتطرح سياسة خارجية تدعو للسلم والانسجام الدولي مع رفض الهيمنة الأمريكية. ومن خلال هذين البعدين في سياستها الخارجية، تعمل الصين على المحافظة على مصالحها واستمرار تطورها.

انطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة السياسة الخارجية الصينية، وما مدى قدرتها على مواجهة الهيمنة الأمريكية، وماهي الوسائل المتوفرة لديها في هذا الشأن؟
وللإجابة عن هذه الاشكالية تناولنا بالدراسة العناصر التالية:

- الصعود الصيني.
- أسس السياسة الخارجية الصينية.
- دوافع السياسة الخارجية الصينية.
- السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا.
- السياسة الخارجية الصينية تجاه الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- السياسة الخارجية الصينية ومواجهة الهيمنة الأمريكية.

أولا: صعود الصين:

بعد ما يقارب أربعة عقود من الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة، بلغت الصين درجة كبيرة من التطور الاقتصادي، وأصبحت ضمن أقوى الدول اقتصاديا في العالم. ولأن القوة الاقتصادية تتبعها في الغالب القوة السياسية، فإن مكانة الصين ازدادت عالميا، وأصبحت سياستها الخارجية محل اهتمام كبير. وعليه كان من المفيد أن نتعرف على مصدر أهمية السياسة الخارجية الصينية، وهو تطور الصين الاقتصادي، أو ما يعرف بالصعود الصيني.

إن صعود الصين بدأ مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرع في تنفيذها الزعيم الصيني "دينغ كشياو بينغ" Deng Xiaoping مع نهاية السنوات 1970، بعد أن تأزمت الأوضاع نتيجة فشل السياسة الاشتراكية في تطوير البلاد ووصولها في بعض الأحيان إلى نتائج كارثية كما كان الحال مع القفزة الكبرى إلى الأمام (1958-1961) ومع الثورة الثقافية (1966-1974). واستعادت الصين بفضل الإصلاحات مكانتها المرموقة التي كانت لها في السابق. فالصين كما هو معروف كانت لها حضارة رائدة وكانت القوة الأولى في العالم خلال العشرين قرناً السابقة للثورة الصناعية في أوروبا، وكانت ناتجها الداخلي الخام، كما يذكر مؤرخ الاقتصاد "أنغوس ماديسون" Madision Angus، يمثل ما يقارب ربع الاقتصاد العالمي بين القرن الأول وبداية القرن التاسع عشر (Duval, 2010)، غير أن الهيمنة الأجنبية التي بدأت بحرب الأفيون الأولى مع بريطانيا (1840-1842) واستمرت إلى غاية 1937 بحرب اليابان على الصين، هي التي جعلت هذه الأخيرة تضعف وتراجع مكانتها.

كان محيط الصين يتطور بسرعة في موجات متتالية. فبعد اليابان، برزت تانين آسيا ثم نمور آسيا. فحفز ذلك الصين على الشروع في الإصلاحات الاقتصادية التي تضمنت إصلاح القطاع الزراعي، وفتح المجال للقطاع الخاص وتهيئة مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل لجذب الاستثمارات الأجنبية. وقد كان لمحيط الصين دور كبير في نهضتها. فمنه استلهمت استراتيجيتها التنموية القائمة على النمو عن طريق تطوير الصادرات. كما اعتمدت الصين على التعاون مع اليابان والتانين في إطار تقسيم للعمل مع هذه الدول. فقامت بتطوير صناعات قائمة على تصدير منتجات مستوردة من اليابان والتانين بعد تركيبها وتحويلها (Lemoine, 2005, p. 743). وما لبثت الصين أن أصبحت من أقوى الدول المصدرة، وبلغت المرتبة الأولى عالمياً في عام 2009، وقد سمح هذا التطور للصين بتحقيق نمو اقتصادي بلغ 10% في المتوسط بين عامي 1990 و2010، وأصبحت في عام 2010 القوة الاقتصادية الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، بناتج داخلي خام بلغ 10355 مليار دولار (Eveno, 2014).

هذا الصعود الذي حققته الصين جعل منها دولة ذات وزن كبير وقوة عالمية كبرى، وأكسب سياستها الخارجية أهمية كبيرة وإمكانية معتبرة للتأثير في العلاقات الدولية. لكنها كانت سياسة خارجية متميزة نظرا للأسس التي قامت عليها.

ثانيا: أسس السياسة الخارجية الصينية:

في فترة الاشتراكية، في عهد "ماو تسي تونغ" Mao Zedong، فإن السياسة الخارجية الصينية امتزجت فيها الأهداف القومية بالاعتبارات الإيديولوجية. لكن منذ تولي كشياو بينغ الحكم فإن المصلحة القومية، وخاصة في جانبها الإقتصادي، هي التي أصبحت تهيمن على السياسة الخارجية الصينية.

فمنذ أن شرع كشياو بينغ في الإصلاحات الاقتصادية في عام 1978 فإن الحكومة الصينية ما انفكت تعمل على التقارب مع الولايات المتحدة سعيا منها إلى إنجاح الإصلاحات. ومع مطلع السنوات 1990، عرفت السياسة الصينية تحولا جوهريا وذلك باعتمادها على الانفتاح على العالم. وقد كانت الاعتبارات الاقتصادية وراء هذا التحول بعد أن أصبحت الصين بلدا مستوردا للنفط بعد أن كانت مصدرا، وبعد أن أصبحت صناعتها في حاجة متزايدة إلى المواد الأولية من الخارج. أما في باقي القضايا التي كانت تواجه الصين في المجال الخارجي، فإن سياستها الخارجية كانت تقوم على رد الفعل دون أن تكون هناك استراتيجية عامة من شأنها أن تتسق بين المواقف والمصالح والأهداف في مجال العلاقات الخارجية.

لكن هذا الوضع لم يستمر طويلا إذ أن هذه الاستراتيجية الشاملة بدأت تبرز في مطلع الألفية الثالثة، طرحت من خلالها الصين أسلوبا جديدا في تعاملاتها الخارجية مختلفا تماما عما كان متعارفا عليه. وتقوم هذه الإستراتيجية التي على أساسها مارست الصين سياستها الخارجية على أسس ثلاث:

- صعود سلمي، عوض فيما بعد بمفهوم التنمية السلمية.
- ديمقراطية العلاقات الدولية.
- بناء مجتمع دولي منسجم (Ruolin, 2007, p. 146).

أما فيما يخص المقصود بهذه الأسس الثلاث، فبالنسبة للصعود السلمي فإن تعويضه بالتنمية السلمية يعود لكون كلمة صعود لها نوعا ما مدلول عدواني، لذلك كان التعويض لتأكيد الطابع السلمي للسياسة الصينية. وبالنسبة لديمقراطية العلاقات الدولية، فهي شعار واسع الانتشار عالميا، وسابق حتى للإستراتيجية الصينية الجديدة. وأما فيما يخص فكرة بناء مجتمع دولي منسجم، فهي الفكرة الجوهرية في الإستراتيجية الصينية الجديدة. وقد استلهمت من فكرة الإنسجام التي نادى بها الكونفشيوسية، والتي تستعمل أيضا مع أفكار أخرى مثل الإتحاد دون تجانس، ونشر ثقافة الإنسجام والتعاون (Cabestan, 2007, p. 15).

إن الإنسجام الدولي الذي تقوم عليه الإستراتيجية الصينية هو امتداد لفكرة الإنسجام الإجتماعي والبيئي داخل البلاد. ومن حيث مدلوله ومحتواه، فهو يعني عالما خاليا من العداوة الإيديولوجية، الدينية أو العرقية. عالما سلميا يكون فيه العمل على تقليص إحتمال النزاع، والعمل على إيجاد مجال للوفاق، وتكون الدبلوماسية قائمة على النية الحسنة، بدل القوة والمصالح (Ruolin, 2007, p. 148).

ثالثا: دوافع السياسة الخارجية الصينية الجديدة:

وتتمثل هذه الدوافع في:

- التقاليد السياسية التاريخية للصين.
- معاناة الصين من الهيمنة الأجنبية خلال القرنين 19 و20.
- الدروس المستفادة من تجربة الإتحاد السوفييتي التي أدت به إلى الانهيار جراء إتباعه لسياسة قائمة على الصراع مع القوى الكبرى العالمية.
- التنمية الإقتصادية وما تتطلبه من سلم واستقرار واندماج في العلاقات الدولية وتعاون مع النظام الدولي.
- الصعوبات التي واجهت الصين على المستوى الخارجي.

بالنسبة للتقاليد السياسية التاريخية، فإن الصين لم يعرف عنها أنها اتبعت سياسة توسعية على حساب الأمم المجاورة لها، مثلما كانت تفعل الإمبراطوريات الأخرى، وكان الأباطرة الصينيون يعتبرون أنه يكفي أن يكونوا أكثر تطورا من غيرهم ليكونوا هم الأقوى (Ruolin, 2007, p. 880).

149)، فالثقافة السياسية الصينية هي ثقافة غير توسعية غير استعمارية. وهذا ما يشكل أحد العوامل التي جعلت السياسة الخارجية الصينية تدعو إلى الانسجام والمعاملات السلمية.

أما بالنسبة للمعاناة من التدخل الأجنبي، فمنذ بداية القرن 19 وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، عانت الصين من الهيمنة الأجنبية، وخضعت للنفوذ البريطاني والفرنسي والأمريكي والروسي والياباني. فلا يمكن للصينيين أن يجعلوا غيرهم يعيش تجربتهم المريرة على أيديهم، ومن ثم كانت سياسة التعاون والانسجام الدولي بدل الهيمنة والقوة.

وفيما يخص الدروس المستفادة من التجربة السوفيتية، فالصين رفضت الدخول في الصراعات الدولية وأساسا مع الولايات المتحدة التي كانت تريد أن تقحمها في صراع ثنائي على نموذج الحرب الباردة لتكون نتيجة انهيار الصين كما حدث للإتحاد السوفيتي. وخلافا لذلك فإن الصين اختارت أسلوب التعاون الاقتصادي وكثفت علاقاتها مع الولايات المتحدة لدرجة أن أصبح اقتصاد البلدين شديد الارتباط، ما يحتم عليهما التعاون بدل المواجهة.

أما فيما يخص التنمية الاقتصادية وما تقتضيه من استقرار وسلم واندماج في العلاقات الدولية، وهي كلها عناصر يقوم عليها الانسجام الدولي الذي ينشده الصينيون، فإن الصين أخذت تعمل على الاندماج في النظام الدولي بشكل قوي منذ مطلع السنوات 1990، ويتجلى ذلك في تعاملها مع الآليات متعددة الأطراف ومع المقاييس الدولية. وفي هذا المجال نذكر اعتماد الصين على الولايات المتحدة في كثير من الملفات، كملف كمبوديا بداية من 1990، ومعاهدة عدم الانتشار الأسلحة النووية ومعاهدة منع التجارب النووية، كما أمضت الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، معاهدة الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية في عام 1998. وقامت الصين بتوسيع مجال علاقاتها الخارجية. مدعمة بذلك تعددية الأطراف ومعارضة الأحادية القطبية الأمريكية. وجسدت ذلك من خلال التقارب مع روسيا ومع فرنسا ومع الاتحاد الأوروبي.

ومع الولايات المتحدة كان الاتفاق في عام 1998، على إقامة "شراكة في طريق البناء". وعلى المستوى الإقليمي شاركت الصين في التنظيمات الإقليمية متعددة الأطراف مثل منتدى أبيك APEC Forum، وفي المنتدى الإقليمي

الآسيوي Asian Regional Forum في عام 1994. وفي عام 1996 شاركت الصين في لقاءات آسيا وأوروبا ASEM, Asia Europa Meetings، كما شاركت في إنشاء مجموعة شنغهاي في 1996 التي تحولت إلى منظمة شنغهاي في عام 2001 (Cabestan, 2007, p. 18)، هذا بالإضافة إلى انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2001، والطابع الدولي الذي اكتسبه اقتصادها. وأخيرا بالنسبة للصعوبات التي واجهت الصين في علاقاتها الخارجية والتي فرضت عليها سياسة قائمة على التعاون والإعتدال، ومن ثم البحث عن الانسجام الدولي، يمكننا أن نذكر في هذا الشأن فشل الضغوطات الممارسة على تايوان، ومقاومة اليابان للطموحات الإقليمية الصينية، والتشدد الأمريكي تجاه الصين في عهد "والكر بوش" Walker bush، والتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى بعد أحداث 11 سبتمبر ووصول الهند إلى مكانه القوة النووية في عام 1998.

أما من حيث التطبيق فإن ما يمكن ملاحظته أن السياسة الخارجية الصينية الجديدة اختلفت من منطقة إلى أخرى. فإذا كانت مطابقة لمبادئها مع الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فإن الأمر يختلف بالنسبة لآسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي آسيا يمكننا القول بأن السياسة الخارجية الصينية كانت متأرجحة بين البحث عن تحقيق المصالح الوطنية للصين واتباع الأسس الجديدة للسياسة الخارجية، أما مع الولايات المتحدة فإن السياسة الخارجية الصينية أخذت طابع التصدي للهيمنة الأمريكية، وهو ما سوف يتضح لنا من خلال تطرقنا لعلاقة الصين بهذه المناطق المختلفة.

رابعاً: السياسة الخارجية الصينية تجاه آسيا:

تريد الصين أن تكون آسيا مجال نفوذها، وهي بذلك تتصدى لأي قوة تتنافسها على النفوذ فيها، وبالأخص الولايات المتحدة واليابان وبدرجة أقل الهند. فعناصر القوة التي تملكها الصين، من اقتصاد وسكان وقوة عسكرية وعضوية دائمة في مجلس الأمن، كل ذلك جعلها ترى أنها هي المؤهلة لأن يكون لها دور مركزي في إعادة تنظيم آسيا ما بعد الحرب الباردة (JOYAUX, 1997, p. 78).

إلى جانب ذلك فإن الصين تسعى إلى تعزيز مكانتها من خلال السيطرة على بعض المناطق. فبعد استرجاع هونغ كونغ في جويلية 1997 ثم ماكو في ديسمبر 1999، تريد الصين استرجاع جزر بحر الصين الجنوبي، حيث أن السيطرة على هذا البحر، تتوقف عليها مكانة الصين في آسيا الشرقية.

ومن جهة أخرى، ولبسط نفوذها في آسيا، فإن الصين تبذل جهودا كبيرا لتحديث جيشها مستعينة في ذلك بروسيا التي تشتري منها أسلحة بقيمة 2 مليار دولار سنويا. فالصين تريد أن يكون جيشها هو الأقوى في آسيا، أمام الهند واليابان، وتريد أن يكون وسيلة للتأثير على الخيارات الدبلوماسية لجيرانها، إلى جانب ربح المعركة المحلية في خليج تايووان وردع الولايات المتحدة.

وإزاء هذا التطور العسكري الصيني فإن دول جمعية أمم جنوب شرق آسيا (آسيان ASEAN) تستعين بالولايات المتحدة، وترغب في حضورها العسكري خاصة في مضيق ملاكا Malacca لإقامة توازن مع دخول البحرية الصينية. كما أن الهند المنافسة للصين على المستوى الاقتصادي والسياسي قد اختارت تدعيم علاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حتى تحمي نفسها من هيمنة إقليمية صينية (Cabestan, 2007, p. 20).

لكن طموحات النفوذ والقوة في السياسة الخارجية الصينية ليست فقط ما يميز هذه السياسة فالصين ومنذ أن عرفت سياستها الجديدة تحولا مع مطلع الألفية الثالثة، ما فتئت تعمل على تهدئة مخاوف جيرانها خاصة منهم أولئك الذين كانت لهم نزاعات تاريخية مع الصين. كاليابان وكوريا الجنوبية والهند...، كما أنها تعمل على الاستقرار الإقليمي، لأن ذلك شرط ضروري لتنميتها. وفي هذا الإطار سعت الصين إلى تطوير علاقاتها مع جيرانها، وإلى العمل على تسوية الخلافات الحدودية معهم كأساس لاستقرار العلاقات ونموها.

فمع الهند فإن العلاقات تطورت منذ مطلع الألفية الثالثة ونتج عن ذلك تسويق سياسي متزايد، وأثمر هذا التطور عن إبرام "شراكة استراتيجية من أجل السلم والرخاء" في عام 2005، وأدى إلى زيادة كثافة العلاقة وإلى زيارات متبادلة وإلى تطوير كبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين (75 مليار دولار في 2012). وعلى المستوى الدولي فإن البلدين ينسقان جهودهما في

إطار (ب.ر-ه-ص-ج BRICS) (مجموعة البرازيل-روسيا-الهند-الصين-جنوب إفريقيا) من أجل الدفاع عن المصالح المشتركة (إصلاح النظام النقدي العالمي، التمسك بعدم التدخل باحترام مبدأ السيادة، المناخ الخ...)، ومن أجل نظام دولي متعدد الأقطاب.

وبخصوص مشكلة الحدود التي تبقى قائمة في أقاليم كشمير وCachemire، سكين Sikkin، أكسايشين Aksaichin، أرانشل براداش Aranachal Pradesh، فإن هناك اتفاق على حل هذه المشكلة. أما مع فيتنام فوضع الحدود أحسن، حيث تم الاتفاق في ديسمبر 2008 على حل الخلاف الإقليمي الذي كان وراء حرب عام 1979 (Présentation de la Chine, 2015).

أما الوجه الآخر لهذه السياسة الصينية الساعية إلى الاستقرار الإقليمي وتطوير العلاقات، فيتمثل في عملية الاندماج الإقليمي بهدف هيكلة واستقرار محيط الصين، حيث اندمجت في الهياكل متعددة الأطراف للتعاون في آسيا، آسيا والباسيفيكي للتعاون الاقتصادي آبيك (APEC) وجمعية أمم جنوب شرق آسيا، آسيان ASEAN وآسيان + 3 (الصين، اليابان، كوريا)، واتفاق تبادل حر بين آسيان والصين دخل حيز التنفيذ في 2010، كما أن الصين هي عضوة في المنتدى الجهوي الآسيوي التابع (لآسيان)، وهو مجال للحوار حول قضايا الأمن لمنطقة آسيا الباسيفيكي. كما كان للصين دور رئيس في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2001 التي تهدف إلى مكافحة الانفصال والتطرف والإرهاب، وتوسع مجالها إلى التعاون الاقتصادي والتجاري. ويتجلى سعي الصين إلى الاستقرار أيضا، في آسيا في ما تقوم به من دور رئيس في إطار المفاوضات متعددة الأطراف بست دول حول مسألة كوريا الشمالية.

وبالنسبة لليابان فإن العلاقة الصينية اليابانية تتميز في جانبها الاقتصادي بالقوة والتطور المستمر، لكن في الجانب السياسي فإن الخلاف كبير بين الدولتين. فاليابان تعتبر منافسا كبيرا للصين وذلك بسبب تحالفها مع الولايات المتحدة التي تريد بكين تقليص نفوذها في شرق آسيا، وبسبب رغبة كل

من اليابانيين والصينيين في تزعم آسيا ، يضاف إلى ذلك تراكمات الماضي ، الذي عانت فيه الصين كثيرا من العدوان الياباني.

ومن جهة أخرى وفي إطار تنظيم آسيا فإن كلا من الصين واليابان تعتبر أن إنتهاء الحرب الباردة وزوال الإتحاد السوفيتي من شأنه إعادة النظر في التوازنات في شرق آسيا ، ولذلك فقد حان الوقت في نظر كليهما لتأكيد كل واحدة لمكانتها في الوضع الاقليمي الجديد (JOYAUX, 1997, p. 76) ، وأضحى لكليهما مشروع كبير لآسيا حسب رغبتهما.

وبالنسبة للعلاقات الثنائية فإن الصين لا تريد أن يؤدي التطور الاقتصادي لليابان إلى زيادة في مكانتها السياسية في آسيا وفي باقي العالم. لذلك تعمل الصين على تقليص المكانة السياسية لليابان ، وتلجأ في ذلك إلى استعمال أعمال اليابان خلال الحرب العالمية الثانية ، وهي الوسيلة لإبقاء اليابان في وضع الدولة المهزومة ، ومن ثم الإبقاء على مكانتها الدولية متدنية (JOYAUX, 1997, p. 78) ، ولذلك بقيت العلاقات بين البلدين غير مستقرة ويسودها تنافس استراتيجي وتوتر من حين لآخر.

خامسا: السياسة الخارجية الصينية تجاه الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية:

في باقي مناطق العالم الاتحاد الأوروبي وإفريقيا وأمريكا اللاتينية ، فإن الصين تطبق سياستها الخارجية القائمة على التعاون والانسجام الدولي بشكل أفضل مما هو عليه الحال مع آسيا والولايات المتحدة ، وذلك بسبب نقص أهمية الاعتبار السياسية والاستراتيجية في العلاقات مع هذه المناطق.

فمع الاتحاد الأوروبي أقامت الصين علاقاتها مع هذا التجمع في عام 1975 عندما كان في طور المجموعة الأوروبية. وفي عام 1998 بدأت القمم الصينية الأوروبية وأدت إلى إقامة شراكة استراتيجية شاملة في 2003 ، وأصبح الاتحاد في عام 2004 الشريك الأول للصين ، وبلغت التجارة بينهما 467 مليار دولارا (Présentation de la Chine, 2015).

لكن الجانب السياسي لم يتطور بالوتيرة نفسها. فالصين أولت اهتماما للاتحاد بعد أن كشف هذا الأخير عند تأسيسه في عام 1992 ، عن إرادته في أن يكون له دور في العلاقات الدولية وفي أن يصبح فاعلا شاملا على المستوى

العالمي، حيث أن ذلك يخدم استراتيجيتها الرامية إلى إقامة عالم متعدد الاقطاب. لكن صعوبة تحقيق الاتحاد لأهدافه الدولية واستمرار الخلافات مع بيكين، حول حظر الأسلحة على هذه الأخيرة، وحول قضايا التبت وتايوان وإفريقيا وتقييم عملة الصين وإحجام الصين عن التدخل في القضايا الداخلية للدول، كما هو الحال في ليبيا وسوريا. وبالشكل الذي يريده الأوروبيون، كل ذلك أفقد أهمية الاتحاد الأوروبي، السياسية والاستراتيجية، في نظر الصين.

أما مع إفريقيا فإن السياسة الصينية تهدف إلى ضمان التزود بالمواد الأولية وأساسا الطاقة من أنغولا والسودان ونيجيريا، والاستفادة من السوق الإفريقية، حيث بلغت التجارة بين الطرفين 166,3 مليار دولارا في 2011، وتوسيع نطاق نفوذ الصين في الهيئات الدولية بفضل الدعم الدبلوماسي للدول الإفريقية (Cisse, 2016).

وتجد الصين نفسها في موقع أفضل من شركاء إفريقيا الآخرين، والغرب خاصة، لما قدمته من دعم لتحرر إفريقيا في السابق، ولكونها لم تكن قوة استعمارية في إفريقيا، ولأنها لا ترفض شروطا في مساعدتها، وتؤكد على عدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، واحترام سيادتها (Cisse, 2016).

ومع أمريكا اللاتينية فإن علاقات الصين مع هذه المنطقة هي علاقات صداقة حديثة، مقارنة بإفريقيا وتتركز سياسة الصين على التزود بما تحتاجه من طاقة من فنزويلا ومن نحاس من الشيلي، ومن مواد زراعية من البرازيل والأرجنتين (Santiso, 2007, p. 13).

وتجدر الإشارة أن الصين منذ عام 2014 أصبحت تعتمد أكثر في سياستها الخارجية على البعد الاقتصادي المتمثل في ما يعرف بمبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative) BRI. وتهدف الصين إلى دعم الروابط التجارية مع الدول التي تشاركها في المبادرة وإلى تأمين تزودها بالطاقة والاستثمار في الهياكل القاعدية عبر العالم.

وتتضمن المبادرة طريقين، الأول هو "طريق الحرير البري"، والثاني "طريق الحرير البحري". ويمثل الأول الحزام الاقتصادي الذي يشمل هياكل قاعدية

تتكون من طرق ومحطات كهربائية وسمك حديدية (Najah, 2024)، كالسكة الحديدية التي تربط الصين بأوروبا، إضافة إلى أنابيب نقل النفط والغاز من بحر قزوين إلى الصين. أما الطريق البحري فهو يربط سلسلة من الموانئ من آسيا إلى أوروبا مروراً بالمحيط الهندي وشرق إفريقيا. وقد قامت الصين بتأطير مبادراتها بإقامة منتديات مع مختلف المناطق مثل منتدى التعاون الصين-إفريقيا، ومنتدى الصين-أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنتدى الصين-البلدان العربية، ومنتدى الصين-أوروبا، إلى جانب المنتديات الخاصة بالمبادرة ذاتها. وفي الجانب المالي فقد كلفت المبادرة الصين 900 مليار دولاراً (Nantulya, 2019).

ومن خلال مبادرة الحزام والطريق وما تحتويه من هياكل قاعدية فإن الصين تفتح المجال للمؤسسات الصينية للاستثمار ما يدعم حضور الصين الدولي وتأثيرها على الساحة الدولية، خاصة وأن المبادرة تهدف إلى جعل الصين قوة دولية، بل إن الرئيس الصيني وضع كهدف ارتقاء الصين إلى المرتبة الأولى عالمياً بحلول عام 2049 الذي يصادف الذكرى المئوية لجمهورية الصين الشعبية (Najah, 2024).

سادساً: السياسة الخارجية الصينية ومواجهة الهيمنة الأمريكية:

تشكل الولايات المتحدة بالنسبة للصين أهم محور في سياستها الخارجية. فلا يوجد مجال من المجالات تقريباً إلا ووجدت الصين الولايات المتحدة حاضرة فيه. ورغم ما تميزت به العلاقات الصينية الأمريكية من تقلب فإنها ظلت تتطور باستمرار. فبعد تبادل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1 جانفي 1979، عملت الصين على التقارب مع الولايات المتحدة من أجل إنجاح الإصلاحات الاقتصادية كما سبق ذكر ذلك. وقد كانت العلاقات الصينية الأمريكية تتطور خاصة في الجانب الاقتصادي، خلافاً لجانبها السياسي الذي غالباً ما ميزه التوتر، كما كان الحال بعد أحداث ساحة تيان آن مان في عام 1989، أو بسبب مسألة تايوان.

وبالنسبة للسياسة الخارجية الصينية الجديدة وأثرها على العلاقات الصينية الأمريكية، فمنذ عام 2001 غابت الانتقادات التي كانت توجهها الصين للولايات المتحدة، كما أن حدة التوتر خفت كثيراً حول العديد من الملفات،

وقد وجدت حلول مقبولة لعدة قضايا كالميزان التجاري وتقييم العملة الصينية، كما ازدادت العلاقات كثافة بين البلدين، وهذا بالرغم من أن فترة رئاسة والكر بوش قد بدأت بالتهديدات لعسكرية للثلاثي "دونالد رامسفيلد" Donald Rumsfeld و"بول ولفويتز" Paul Wolfowitz و"ريتشارد بيرل" Richard Perle. فالبلدان ازدادا ارتباطا ببعضهما ولم يشعر الأمريكيون بالحاجة إلى الصين مثلما شعروا بها منذ مجيء بوش الابن إلى الرئاسة الأمريكية في 2001 (Ruolin, 2007).

ومع ذلك بقيت هناك بعض نقاط الخلاف قائمة. ولعل أقدمها الخلاف المتعلق بتايوان الذي ظل باستمرار مصدر توتر في العلاقات الصينية الأمريكية. فبيكين تعتبر دوماً أن تايوان جزء لا يتجزأ منها، وأن ضمها إليها أمر حتمي مهما طال الزمن. لكن واشنطن استمرت في فرض حمايتها للجزيرة ومنع أي تهديد لها، وتعتبر في الوقت ذاته أن هناك دولة صينية واحدة (محمد وهدي ميتكيس، 2006، صفحة 276). أما الخلاف الآخر الذي يمكن ذكره فيتعلق بمسألة تصور التنظيم الإقليمي في آسيا. ففي الجانب الأمني فإن المسألة الرئيسية بين واشنطن وبيكين هي حول أي قوة سيتم تنظيم الأمن في آسيا. وبالنسبة للصين فإن نهاية الحرب الباردة يجب أن تؤدي إلى مسؤوليات أكبر للقوى الإقليمية المهيمنة، أي الصين، فيما يخص آسيا. وعلى أساس ذلك فإن الصين ترفض أن يكون هناك أمن لآسيا خاضعاً للولايات المتحدة (JOYAU, 1997, p. 76). وفي الجانب الاقتصادي فإن سعي واشنطن وضغوطها على الدول الآسيوية من أجل تحويل أبيك APEC إلى منطقة تبادل حر قابلته الصين بالتحفظ رغم وعيها بحاجتها للولايات المتحدة التي تشكل سوقاً هاماً بالنسبة لها. وبصورة عامة فإن ما تخشاه الصين هو تنظيم المنطقة حول قطب ياباني-أمريكي خاصة وأنها ترى ضرورة أن تكون لها الأولوية على اليابان في توازن آسيا.

لكن سرعان ما لبثت هذه الخلافات بين الصين والولايات المتحدة أن تحولت إلى تنافس شديد يشبه إلى حد ما الصراع الأمريكي السوفييتي أثناء حقبة الحرب الباردة، وهذا على الرغم من تأكيد السياسة الخارجية الصينية

على جانبها السلمي وعلى بناء مجتمع دولي منسجم. وبالفعل فمع بداية السنوات 2000، ومع ما شهدته الصين من تطور وزيادة معتبرة في قوتها الاقتصادية، أصبح الأمريكيون ينظرون إليها على أنها خصمهم المستقبلي، وتجسدت هذه النظرة في سياسة فعلية، حيث أطلق الرئيس "باراك أوباما" Barack obama في عام 2011 السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة المعروفة بالتحول نحو آسيا أي تحويل تركيز السياسة الأمريكية من أوروبا إلى آسيا (Nardon, 2017, p. 23)، ما جعل التصدي للنفوذ الصيني يصبح الأولوية في السياسة الأمريكية. وتطبيقا لذلك أنشأت الولايات المتحدة تنظيم الكواد QUAD في عام 2017 الذي يضم إلى جانب الولايات المتحدة كلا من اليابان والهند وأستراليا ويعرف بـ(ناتو) آسيا، كما أنشأت تحالف أوكوس AUKUS مع أستراليا والمملكة المتحدة في عام 2021.

وفي خضم هذا الجو المشحون نشأت أزمة جديدة حول تايوان وصل التوتر فيها أوجه إذ أن الأمريكيين وبعد الغزو الروسي لأوكرانيا، خشوا أن تحذو الصين حذو روسيا وتقوم بغزو تايوان مستغلة انشغال العالم بالحرب الروسية الأوكرانية. لكن الصين كان موقفها تجنب التصعيد مع الولايات المتحدة آخذة في الاعتبار الضرر الذي سيلحق بمصالحها الاقتصادية. فالعلاقات بين البلدين بلغت درجة عالية من الكثافة حيث تمثل الولايات المتحدة أول سوق للصادرات الصينية بقيمة 467 مليار دولارا في عام 2016. كما تمثل الصين ثالث سوق للصادرات الأمريكية بقيمة 124 مليار دولارا (Nardon, 2017, p. 21)، هذا إلى جانب الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة التي بلغت 100 مليار دولارا، وفي نهاية 2016 كانت الصين تملك من سندات الخزينة الأمريكية ما قيمته 1120 مليار دولارا محتلة المرتبة الثانية بعد اليابان التي تملك سندات بقيمة 1130 مليار دولارا (Nardon, 2017, p. 21). لكن كل ذلك لم يمنع استمرار الحصار الأمريكي للصين.

ولمواجهة الرغبة الأمريكية في الهيمنة على آسيا والعالم، وفي حصار الصين، فإن هذه الأخيرة مانفتكت تنادي بعالم متعددة الأقطاب، مستعينة بدول تشاركها هذا الهدف. ولا بد من الإشارة هنا إلى ما تقوم به الصين من خلال مجموعة البريكس لمواجهة الهيمنة الأمريكية. هذه المجموعة التي تمثل

قبل توسعتها الأخيرة 40٪ من سكان العالم والتي تضاعف نصيبها من الثروة العالمية من 15٪ إلى 28٪ منذ 1993 مقابل تراجع نصيب مجموعة السبعة من 51٪ إلى 37٪ (Adnane, 2016)، وازدادت أهميتها الدولية أكثر فأكثر، تسعى الصين معها إلى تغيير الوضع القائم الذي تميزه هيمنة الدول الأغنى في العالم، مجموعة السبعة، وإلى المساهمة في إعادة رسم خريطة جديدة للعالم وإلى إقامة عالم متعدد الأقطاب. وفي هذا الإطار نذكر إنشاء المجموعة في جويلية 2014 بنكها الخاص كبديل جديد للمؤسسات المالية الغربية المهيمنة مثل صندوق النقد الدولي (Adnane, 2016)، وهو ما يساعد على تقويض الأسس الاقتصادية للهيمنة الأمريكية.

لكن أهم عنصر تعتمد عليه الصين في مواجهة الهيمنة الأمريكية تبقى روسيا. فالصين أدركت أهمية روسيا بالنسبة لها منذ نهاية الحرب الباردة بعد ظهور رغبة الولايات المتحدة في الهيمنة العالمية، لما وجدت نفسها قطبا وحيدا في العالم، فظهر حينها تقارب صيني روسي قائم على رفض الهيمنة الأمريكية. وقد تجلى ذلك في بيان صيني — روسي صدر في عام 1994 انتقد الهيمنة الأمريكية (بريجنسكي، 1999، صفحة 148). وفي عام 1996 أنشئ منتدى شنغاي الذي تحول إلى منظمة شنغاي في 2001، التي أصبحت فضاء للتنسيق والتعاون ضد الهيمنة الأمريكية في آسيا الوسطى، وفي المجال ما بين بحر قزوين والبحر الأسود حيث كانت الولايات المتحدة تحاول التوغل في المجال السوفييتي السابق، وتسعى لحصار الصين من الغرب، من خلال ما عرف بالثورات الملونة في كل من أوكرانيا وجورجيا في سنتي 2004 و2005 ومن خلال التوغل في بلدان آسيا الوسطى بإقامة قواعد عسكرية وذلك بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 (Viller, 2006, p. 179). وبعد منظمة شنغاي انتقل التنسيق الصيني الروسي ليأخذ بعدا عالميا من خلال إنشاء مجموعة البريكس.

وقد ازداد التقارب الصيني الروسي بعد أن جعلت الولايات المتحدة من الصين خصمها المستقبلي وشرعت في حصارها من خلال إقامة أحلاف مع دول مجاورة للصين، ثم تعمق التقارب أكثر في سنة 2010 إثر ضم روسيا شبه جزيرة القرم

وقيام واشنطن بفرض عقوبات جمركية على بيكين في عهد الرئيس دونالد ترمب. فكلما تأزمت العلاقات بين الصين وروسيا من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى تعززت العلاقات الصينية الروسية. وقد اتخذ التقارب الصيني الروسي عدة مظاهر، سياسية واقتصادية وعسكرية، زيادة على الجانب المالي والعلمي والتكنولوجي.

فعلى المستوى السياسي عملت بيكين وموسكو على تنسيق مواقفهما في القضايا الدولية وعلى وجه الخصوص على مستوى مجلس الأمن الدولي في القضايا المتعلقة بسوريا وأفغانستان وكوريا الشمالية (Carugati, 2022).

وعلى المستوى الاقتصادي برز تكامل اقتصادي صيني روسي قائم على استيراد الصين للمواد الأولية والمحروقات والمواد الزراعية من روسيا، مقابل استثمارات صينية في الهياكل القاعدية الكبيرة وفي المشاريع المرتبطة بالطاقة واستغلال الموارد الطبيعية الروسية، وازدادت التجارة بين البلدين من 86 مليار دولار في عام 2015 إلى 146 مليار في عام 2021 (Carugati, 2022).

وعلى المستوى العسكري يوجد تعاون هام بين الصين وروسيا تحكمه اتفاقية الشراكة من أجل التنسيق الإستراتيجي لعام 1996 واتفاقية الإستراتيجية الشاملة لعام 2011 وخريطة الطريق للتعاون العسكري لعام 2017. ويتضمن التعاون العسكري المناورات العسكرية وبيع الأسلحة الروسية التي بلغت في النصف الأول من السنوات 2000 نسبة 87% من مجمل ما تستورده للصين من أسلحة. فبين عامي 2002 و2007 اشترت الصين من روسيا ما قيمته في المتوسط 2,7 مليار دولارا ثم ما قيمته 600 مليون دولارا في المتوسط بين عامي 2007 و2014 (Carugati, 2022).

وهكذا نرى أن روسيا أصبحت هي الركيزة بالنسبة للصين في مواجهة الهيمنة الأمريكية وفي السعي لإيجاد عالم متعدد الأقطاب، وما يلاحظ في الواقع هو إتجاه العالم إلى ثنائية قطبية تتكون من الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين من جهة ومن الصين وروسيا من جهة ثانية. وقد بدأت هذه الثنائية تتجسد من خلال على سبيل المثال مواقف حلفاء الولايات المتحدة مثل المملكة العربية السعودية، ومن خلال حضور الصين قمة مجلس التعاون الخليجي في عام 2023، ومن خلال الوساطة الصينية بين المملكة السعودية وإيران،

بالإضافة إلى انضمام كل من مصر والإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة البريكس، وهما دولتان معروفتان بولائهما للولايات المتحدة.

خاتمة:

إن السياسة الخارجية التي تنتهجها الصين هي سياسة استلهمت من ثقافتها القديمة ومن تقاليدھا التاريخية، حيث تعتمد فيها على مبدأ الانسجام الدولي، ونبذ الهيمنة والتوسع وبذلك فهي تسعى لتوفير الظروف الملائمة لتستمر في نموھا. لكن التطور الصيني الكبير قابلته الولايات المتحدة بسياسة الهيمنة والحصار.

وقد تمكنت الصين إلى حد ما من مواجهة الهيمنة الأمريكية معتمدة على قوتها الاقتصادية وعلى علاقتها مع روسيا وعلى البريكس كبديل للتكتلات والمؤسسات المالية التي تتزعمها الولايات المتحدة، دون الدخول في صراع مع الأمريكيين حتى تحافظ على مصالحها لاقتصادية.

وعلى ما يبدو فإن تطور الأحداث يسير في اتجاه تدعيم الموقف الصيني خاصة، وأن ملامح عالم متعدد الأقطاب كما تريده الصين بدأت في الظهور. وفي الأخير، ومن خلال ما تقدم تمكنا من الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

- تهدف الصين من خلال سياستها الخارجية الجديدة إلى توفير الظروف الملائمة لكي تستمر في نموھا وتطورھا، خاصة وأنها تطمح لأن تكون القوة الأولى في العالم.

- بالرغم من الصعوبات التي واجهت الصين في سياستها الخارجية من طرف الولايات المتحدة، إلا أنها استمرت في نفس النهج ما يدل على تمسكها بتقاليدھا القديمة في الانسجام ورفض الهيمنة وعلى عدم وجود نوايا خفية لديها.

- الصين طرحت سلوكا جديدا بالنسبة للقوى الكبرى لا يقوم على الهيمنة وتوسيع النفوذ العالمي، وهو الأمر الذي كان ولا يزال شائعا في العلاقات الدولية.

- الصين باعتمادها على العامل الاقتصادي في سياستها الخارجية تساعد في تطور الدول النامية كما هو الحال في افريقيا مع سياسة الحزام والطريق.
- بالرغم من أن الولايات المتحدة قد جعلت من مواجهة تطور القوة الصينية أولويتها في سياستها الخارجية، إلا أن الصين لم تتجر معها الى حرب باردة جديدة كما كان الحال مع الاتحاد السوفييتي سابقا الذي أخذت منه العبرة ولأن كثافة العلاقات الاقتصادية والمصالح مع الأمريكيين تمنع ذلك أيضا.
- الصين أخيرا طرحت نمطا جديدا في العلاقات الدولية قائما على الترابط الاقتصادي، الذي يساعد على التعاون ويحافظ على السلم الدولي.

قائمة المراجع:

- بريجنسكي. زيبغنيو (1999). *رقعة الشطرنج الكبرى*. (أمل الشرفاوي، المترجمون) عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.
- عرفة محمد، خديجة و هدى ميتكيس. (2006). *الصعود الصيني*. القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية.
- Adnane, K. (2016, janvier 09). *La Chine et les BRICS: de l'optimisme au réalisme!* Consulté le août 25, 2024, sur Perspective Monde:
<https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMAnalyse/2164>
- Anne Eveno 09).décembre, 2014. *(L'économie de la Chine devant celle des Etats-Unis ? Une histoire d'indicateurs 23* تاريخ الاسترداد .
Jeanne, 2024 من le monde: https://www.lemonde.fr/economie-mondiale/article/2014/12/09/la-chine-deloge-les-etats-unis-de-leur-place-de-premiere-puissance-economique-mondiale_4537300_1656941.html
- Cabestan, J.-P. (2007). La politique étrangère chinoise : une Chine sans ennemis n'est pas forcément une Chine rassurante. *Hérodote*(125), 11-27.
- Carugati, R. (2022, mai 12). *Le partenariat sino-russe et la bipolarisation du monde*. Consulté le septembre 01, 2024, sur Réseau d'analyse stratégique: <https://ras-nsa.ca/fr/le-partenariat-sino-russe-et-la-bipolarisation-du-monde/>
- Cisse, M. (2016, Mai 21). *L'affirmation d'une stratégie de puissance*:. Consulté le septembre 30, 2024, sur diplomweb: <https://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm>
- Guillaume Duval 01).avril, 2010. *(Economie La Chine va-t-elle dominer le monde 23* تاريخ الاسترداد Mars, 2024 من alternatives-economiques: <https://www.alternatives-economiques.fr/chine-va-t-dominer-monde/00059064>
- Javier Santiso .(2007) .La Chine peut-elle changer l'Amerique Latine .*observateur ocde*.14-13 ،(262)
- JOYAU, F. (1997). La politique extérieure de la Chine. *pouvoirs*(81), 71-79.
- Lemoine, F. (2005). La Chine, futur géant dans l'économie mondiale. *Études*(4026), 739-749.
- Ruolin, Z. (2007). La Chine et sa nouvelle stratégie globale. *Revue internationale et stratégique*(67), 143-150.

- Viller, F. (2006). Les États-Unis en Asie centrale : chronique d'une défaite annoncée. *Outre-Terre*(16), 177-195.
- Nardon, L. (2017). *Les Etats-Unis face à la Chine, de Henry Kissinger à Donald Trump*. paris: policy center.
- *Présentation de la Chine*. (2015, Août 27). Consulté le Juillet 12, 2024, sur France Diplomatie: <https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/chine/presentation-de-la-chine/>
- Najah, R. (2024, janvier 31). *L'Initiative « Ceinture et Route » boucle sa 10ème année*. Consulté le août 22, 2024, sur policy center: <https://www.policycenter.ma/publications/linitiative-ceinture-et-route-boucle-sa-10ieme-annee?page=1>
- Nantulya, P. (2019, avril 03). *Les enjeux du projet chinois « Une ceinture une route » pour l'Afrique*. Consulté le août 22, 2024, sur Centre d'études stratégiques de l'Afrique: <https://africacenter.org/fr/spotlight/les-enjeux-du-projet-chinois-une-ceinture-une-route-pour-lafrique/#:~:text=Le%20projet%20%C2%AB%20Une%20ceinture%2C%20une%20route%20%C2%BB%20soutient%20de%20nombreuses,au%20statut%20de%20grande%20puissance.>